## الفصل السادس

# المجلس القومى للمرأة كتتويج لكفاح المرأة

جاء تشكيل المجلس القومى للمرأة ببرنامجه الطموح فى فبراير ٢٠٠٠ بمثابة التحرير الثانى للمرأة المصرية على مدى ١٠٠ عام ، إذا اعتبرنا أن توقيت صدور كتاب قاسم أمين (١٨٩٩) هو سنة الأساس للدعوة الأولى لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .

ومنذ إنشاء المجلس القومى للمرأة لم يعد الحديث عن دور المرأة أسريا وتنمويا وسياسيا وإعلاميا مجرد حديث صالونات أو ميكروفونات . بل حديث الأمر الواقع والإنجازات واستشراق المستقبل . وليس أدل على هذا من تفعيل دور المجلس القومى للمرأة منذ اللحظة الأولى لميلاده ، وصار بذلك المؤسسة الأم ومرجعية التخطيط والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بالنهوض بالمرأة .

أنشىء المجلس القومى للمرأة بموجب القرار الجمهورى رقم (٩٠) الصادر فى ٨ فبراير ٢٠٠٠ ، حيث يعمل المجلس كهيئة لها شخصية اعتبارية مستقلة ترأسها السيدة سوزان مبارك .

**اختصاصات المجلس** (١٩) :

١ ـ اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية فى مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة .

٢ ـ وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التى تواجهها .

٣ ـ متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة فى مجال المرأة ، والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة فى هذا الشأن .

٤ ـ إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التى تلزم للنهوض بأوضاع المرأة .

٥ ـ إبداء الرأى فى جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة .

٦ ـ تمثيل المرأة فى المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة .

٧ ـ إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال .

٨ ـ عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث فى الموضوعات التى تخص المرأة .

٩ ـ تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة فى المجتمع بحقوقها وواجباتها .

١٠ ـ إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته .

١١ ـ الموضوعات التى يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس .

ولقد وضع المجلس القومى للمرأة مشروع الخطة القومية

للنهوض بالمرأة المصرية ٢٠٠٢ـ ٢٠٠٧ وسيتم فى الآتى تناول هذه الخطة (٢٠) :

**مقدمة :**

١ ـ طبقاً لما ورد فى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٠/٩٠ عن اختصاصات المجلس القومى للمرأة ، تم إعداد مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة لإدماجها فى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من ٢٠٠٢ـ ٢٠٠٧ .

٢ ـ تم إعداد هذه الخطة بمشاركة عضوات وأعضاء المجلس القومى للمرأة ولجانه الفنية وفروعه المحلية ، واعتمدت على دراسات علمية ومؤشرات رسمية مستمدة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء والوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بشئون المرأة . كما تم مناقشتها فى عدة ندوات اشترك فيها عدد من المفكرين والخبراء والمهتمين بشئون المرأة كما شارك فيها خبراء من المنظمات الدولية ، وذلك للإستفادة من التجارب العالمية فى هذا الشأن .

**أولاً ـ الأوضاع الحالية للمرأة المصرية من منظور التنمية البشرية المستدامة :**

٣ ـ يعتبر تقييم الأوضاع الحالية للمرأة المصرية مدخلاً أساسياً لبناء استراتيجية قومية للنهوض بالمرأة ، ووضع خطط وبرامج تحقيق هذه الاستراتيجية . كما يظل تقييم تلك الأوضاع عملية مستمرة

لاغنى عنها لمعرفة مدى التقدم الذى تحقق نحو هذا الهدف .

٤ ـ ولعله من المناسب أيضاً أن نشير إلى أن تاريخ المرأة المصرية فى النضال من أجل المساواة مع الرجل فى مختلف مناحى الحياة يمتد ، فى العصر الحديث ، إلى ماقبل صدور ميثاق الأمم المتحدة (عام ١٩٤٥) وأفرز منجزات هامة على المستوى التشريعى ، بيد أن هذه المنجزات لم يقابلها منجزات مكافئة على المستوى الفعلى ، فظلت هناك عدة مظاهر لتفاوتات نوعية ترتبط بها مشكلات ، تؤثر على مختلف جوانب الحياة فى المجتمع المصرى ويظهر ذلك فيما يلى :

* **من الناحية الاقتصادية :**

**( أ ) فى مجال العمل والتوظف :**

٥ ـ تتدنى نسبة مساهمة الإناث فى القوة العاملة بينما ترتفع نسبة البطالة بينهن بالمقارنة بالذكور فى كلتا الحالتين . ففى فئة العمر ١٥ـ ٦٤ لم تتجاوز النسبة العامة لمساهمة الإناث فى قوة العمل ٢٢ ٪ ، بينما فى فئة العمر ١٢ ـ ٦٤ بلغ معدل البطالة ٢٠ ٪ بين الإناث مقابل ٥ ٪ بين الذكور فى نفس الفئة العمرية .

٦ ـ تشتغل غالبية الإناث العاملات فى أعمال متدنية الأجر ، مثل الزراعة التقليدية (٤١ ٪ من الإناث العاملات) والأعمال المنزلية وتلك الخاصة بالمجتمع المحلى ، إذ أن ٢٤ ٪ من المشتغلات عملن فى نطاق العائلة بدون أجر ، بينما لم تتعد النسبة المناظرة ٩ فى المائة بين الذكور .

٧ ـ ورغم مساواة الدستور والقوانين المصرية بين الإناث والذكور فى فرص العمل ، ومعدلات الأجور ، وهى مساواة محل تطبيق فعلى فى الوظائف الحكومية ، إلا أن هناك عوامل معوقة لهذه المساواة من الناحية الفعلية فى القطاع الخاص بصفة رئيسية ، وإلى حد ما فى قطاع الأعمال العام . ويتوقع أن يزداد تأثير هذه العوامل مع المضى قدماً فى الخصخصة ، بما يدفع نسبة متزايدة من الإناث إما إلى البطالة أو إلى العمل فى القطاع غير المنظم حيث الإنتاجية المنخفضة والدخل الأقل والوضع الاجتماعى المتدنى .

٨ ـ وفى ظل تزايد المنافسة فى نظام السوق ، ونظراً للقصور الشديد فى التسهيلات والخدمات التى لاغنى عنها للمرأة العاملة ، فضلاً عن تقاعس غالبية الرجال عن المشاركة فى القيام بالأعباء المنزلية ، فإن كثرة من النساء العاملات تواجه صعوبات تحقيق التوازن بين أدوارهن المتعددة فى المنزل وفى مجال العمل .

٩ ـ إن إحصائيات سوق العمل تبين بشكل متزايد التفاوت فى مستوى مشاركة النساء والرجال فى الحياة الاقتصادية من خلال عدم رصد وتسجيل أنشطة اقتصادية معينة مثل إنتاج السلع والخدمات الخاصة بالاستهلاك المنزلى ، وعمل المرأة فى نطاق العائلة دون أجر .

١٠ ـ تطرح العولمة تحدياً جديداً أمام المرأة بما تتطلبه من اكتساب مهارات جديدة فى سوق العمل ومن المشاركة فى اقتصاد الإنترنت والقيام بدور فعّال فى التنمية القومية والتخفيف من وطأة الفقر . إن إدخال تكنولوجيا المعلومات فى النظام التعليمى من شأنه أن

يزود الأجيال الجديدة من النساء بالمهارات اللازمة للتعامل مع أهم شبكات الاتصال المتاحة فى العالم ، الأمر الذى يتيح لهم فرصاً غير مسبوقة للحصول على وظائف وطرق أبواب مهن جديدة وغير تقليدية . لقد أصبح العلم والتكنولوجيا من المكونات الأساسية لجهود التنمية ، ومن المتوقع أن يسهما بقدر كبير فى إيجاد الوظائف وابتكار أساليب جديدة للعمل وإقامة مجتمع العلم والمعرفة .

(ب) مستوى المعيشة :

١١ ـ إن اقتصار الاهتمام على النمو الاقتصادى دون مراعاة نوعية هذا النمو ومجالاته يضر بالفئات ذات الأوضاع الهشة ، والمرأة فى مقدمة هذه الفئات خاصة إذا كانت تنتمى إلى الفئات الفقيرة أو كانت عائلة لأسرتها . كما أن برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تلقى أعباء متزايدة على المرأة بصفة عامة ، والمرأة الفقيرة والعائلة لأسرتها بصفة خاصة ، لما لهذه البرامج من تكاليف اجتماعية واقتصادية يقع عبؤها الأشد على الفئات ذات الأوضاع الهشة اقتصادياً واجتماعياً .

١٢ ـ ورغم حرص الحكومة المصرية على حصار ومعالجة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلا أن هناك تفاوت فى توزيع الدخول والثروات ، وتزايد فى أعداد الفقراء ، وتراجع فى الاستقرار والأمان الوظيفى ، وغير ذلك من الآثار التى تتحمل المرأة الشطر الأعظم من أعبائها الاقتصادية والنفسية والاجتماعية ،

وتتضاعف هذه الأعباء إذا كانت لمرأة هى العائلة لأسرتها (تتراوح نسب الأسر التى تعولها امرأة بين ١٥ و ٢٠ فى المائة فى مختلف محافظات الجمهورية ) وتعمل فى القطاع غير الرسمى فى أعمال هامشية منخفضة الإنتاجية وذات عائد منخفض جداً .

١٣ ـ لقد أصبح تأنيث الفقر ظاهرة لا يمكن التغاضى عنها ، فمع ثبات العوامل الأخرى فإننا نجد المرأة عادة أكثر فقراً من الرجل فى نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية . فنجد نسبة النساء من إجمالى الفقراء أعلى من نسبة الرجال ، وأن الأسر التى تعولها نساء غالبا ماتكون أفقر من الأسر التى يعولها رجال ، وأن الأسر التى تعولها نساء توجد عادة فى أدنى شرائح الإنفاق أكثر من الأسر التى يعولها رجال ، كما تبلغ نسبة عمالة الأطفال فى الأسر التى تعولها نساء ضعف نسبتهم فى الأسر التى يعولها رجال .

( ج) **المرأة الريفية** :

١٤ ـ تمثل المرأة العاملة فى الزراعة ٢٣ ٪ من إجمالى العاملين فى هذا القطاع و ٥٨ ٪ من إجمالى النساء العاملات فى الريف ، كما تمثل المراهقات (١٥ـ ١٩ سنة) نسبة كبيرة من العمالة النسائية بالزراعة تبلغ حوالى ٢١ ٪.

١٥ ـ ستون فى المائة من العاملات فى مجال الزراعة فى الريف يعملن فى إطار الأسرة دون أجر .

١٦ ـ تشارك المرأة فى جميع مراحل الزراعة مع التركيز على بعض المهام مثل التخزين والتسويق والزراعة ، وجمع المحصول ، ...

١٧ ـ لاتتعدى نسبة النساء الحائزات لأرض زراعية ٣ ٪ .

١٨ ـ يعتبر حصول المرأة على الخدمات الائتمانية والقروض الزراعية محدود للغاية ، فتمثل المرأة ١٢ ٪ فقط من المستفيدين من القروض الائتمانية قصيرة الأجل ، و ١٦ ٪ من الحاصلين على قروض الاستثمار الزراعى .

١٩ ـ يتم تجاهل النساء فى الخدمات الإرشادية والتدريب ، حيث تصل نسبة اتصال المرشدين الزراعيين بالفلاحات إلى ٦ ٪ فقط ، وتنعدم تماماً فى مجال الإنتاج الحيوانى ، على الرغم من أن النساء يقمن بالعبء الأكبر فى العناية بالحيوانات وكما لاتتوفر فرص التدريب للفلاحات .

٢٠ ـ تبلغ نسبة الأمية بين النساء الريفيات ٦٣ ٪ وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٧٩ ٪ بين العاملات فى الزراعة .

٢١ ـ ترتفع نسبة الفقر بين النساء الريفيات خصوصاً النساء العائلات لأسر وبالذات فى صعيد مصر . كما تصل نسبة الأمية بينهن إلى ٨٦ ٪ . ونادراً ماتحصل هذه الفئة من النساء على فرص عمل مجزية أو أي قروض ائتمانية .

*** من الناحية الاجتماعية :**

**( أ ) فى مجال التعليم :**

٢٢ ـ على الرغم من وجود التزام سياسى قوى بتحسين وتطوير نظام التعليم فى مصر ، وأن هذا الإلتزام جاء مصاحباً لازدياد الوعى بأهمية التعليم باعتباره أحد الوسائل الهامة لتحقيق المساواة بين

الجنسين وتمكين ودعم مكانة النساء ، إلا أن الأمية تعد من أخطر معوقات حصول المرأة على فرص متكافئة مع الرجل فى شتى ميادين الحياة ، فإذا كان معدل الأمية بين الكبار (١٥ سنة فأكثر) قد تراجع على المستوى القومى إلى أقل من ٤٠ ٪ فما زال أكثر من نصف النساء أميات مقابل حوالى ٢٩ فى المائة بين الرجال . ولاشك أن الاثار السلبية لأمية المرأة لاتقتصر فقط على تضييق فرصها فى الحصول على عمل فى القطاع الرسمى ، وعلى تدنى انتاجيتها وعلى مشاركتها فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وإنما تنعكس هذه الآثار أيضاً على المجتمع بأكمله لأن المرأة حاضنة النشء ومربيتهم ، وشريكة الرجل فى توجيه دفة الحياة ومواجهة مشكلاتها وتعظيم منجزاتها .

٢٣ ـ ورغم التقدم الذى حققته مصر فى تضييق الفجوة بين قيد الإناث والذكور ، ومعدل بقائهم ، فى كل مراحل التعليم على المستوى القومى إلا أن نسبة قيد البنات منخفضة على نحو ملحوظ فى عدد من المحافظات مثل المنيا (٦٧ ٪) وبنى سويف (٦٩ ٪) والفيوم (٧٠ ٪) . كما تتركز الإناث فى الدراسات التقليدية والأدبية ، وتحجم عن دراسة العلوم الرياضية والتكنولوجية فى كل من التعليم قبل الجامعى والجامعى .

٢٤ ـ وإلى جانب التعليم الرسمى ، فإن وضع المرأة النسبى فى التدريب أقل كثيراً من المستوى المطلوب لعدة أسباب ، من بينها الفصل بين الجنسين فى هذه البرامج حيث يتعلم الصبيان

لأعمال التقنية وإنهارات ذات الصلة بسوق العمل ، بينما يتم توجيه الفتيات بشكل أكبر نحو الأعمال اليدوية التى ينظر إليها باعتبارها أكثر ملاءمة لأدوارهن . ومن الأسباب الأخرى التى تقلل من استفادة الإناث مقارنة بالذكور من برامج التعليم المهنى هى أن النساء فى كثير من الأحوال لايستطعن توفير الوقت اللازم للذهاب لفصول التدريب إما بسبب مسئولية الواجبات المنزلية التى تلقى على عاتقهن أو نتيجة لبعد موقع هذه الفصول ونقص أو عدم توفر وسائل المواصلات .

(ب) **فى مجال الصحة :**

٢٥ ـ لقد تحقق تقدم ملموس فى المجال الصحى إلا أنه مازال هناك عديد من التحديات . فمازالت مشكلة الزيادة السكانية هى المشكلة التنموية الأولى ، فمع أنه قد حدث تراجع تدريجى فى معدل المواليد إلا أن المعدل السنوى للزيادة السكانية فى مصر مازال قريباً من ٢ ٪ .

٢٦ ـ مازال معدل وفيات الأمهات مرتفعاً نسبياً ، فمن بين كل مائة ألف حالة وضع لمواليد على قيد الحياة عام ٢٠٠٠ تتعرض ٩٦ امرأة للوفاة على الرغم من التحسن الذى تم تحقيقه فى مجال الرعاية الصحية للأمهات . وتتفاوت نسبة حالات الوضع التى تتم تحت إشراف طبى تفاوتاً جغرافياً كبيراً ، حيث تنخفض كثيراً فى الريف عن الحضر ، وتنخفض كثيراً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

٢٧ ـ مازالت الأنيميا الناتجة عن نقص عنصر الحديد فى الدم تعد من أخطر المشاكل الناتجة عن سوء التغذية فى مصر ، حيث يشير المسح الديموجرافى الصحى فى مصر إلى انتشار هذا النوع من الأنيميا فى مصر بين النساء بصفة عامة وخاصة الحوامل والمرضعات .

٢٨ ـ تعانى أكثر من ٥٠٪ من النساء من أمراض نساء . إن عدد النساء اللاتى يلتمسن العلاج من مثل هذه الأمراض أقل من عدد الرجال نتيجة لعدم توفر الوقت أو النقود وضعف المستوى التعليمى والوعى الصحى ونقص مستوى الرعاية الصحية المقدمة . ومازالت معدلات ختان الإناث فى مصر مرتفعة .

٢٩ ـ لقد تم توفير المياه الصالحة للشرب لنسبة كبيرة من السكان تصل إلى ٩٢٪ ، إلا أن نسبة توفر المياه الصالحة للشرب فى المناطق الريفية أقل من ذلك بكثير . ولاشك أن النساء فى هذه المناطق يتعرضن لقدر كبير من المشقة فى الحصول على المياه النقية . بينما لاتصل خدمات الصرف الصحى فى المناطق الريفية إلا إلى نسبة محدودة جداً من الأسر .

*** المشاركة فى الحياة العامة :**

٣٠ ـ أن محدودية مشاركة المرأة فى الحياة العامة تعد من أكثر المؤشرات التى تعكس انحيازاً مجتمعياً تقليدياً للرجل وضد المرأة . فسيطرة النمط الأبوى على حياة الغالبية العظمى للأسر المصرية ، فضلاً عن إثقال كاهل المرأة بالأعباء المنزلية وتربية النشء دون

معونة تذكر من جانب الرجل ، واعتبار وظائف المرأة داخل أسرتها معياراً وحيداً لنجاحها فى الحياة كلها عوامل جعلت المشاركة فى الحياة العامة ، سياسياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً ، تكاد تكون شأناً رجاليا محضاً لا تخترقه إلا قلة من النساء ذوات العزم والإصرار .

٣١ ـ إن التمثيل السياسى للمرأة فى مصر لايتناسب مع مكانتها إذ يقل بقدر كبير عن المعدل العالمى لتمثيل المرأة ، بل يقل أيضاً عن معدل تمثيلها فى العالم العربى وفى أفريقيا . كما لايتناسب هذا المعدل مع التاريخ السياسى للمرأة المصرية التى حصلت على حقوقها السياسية بموجب دستور عام ١٩٥٦ سابقة فى ذلك أي دولة عربية أخرى . وتشير الإحصاءات إلى تواضع نسبة من يشغلن مواقع قيادية فى الخدمة المدنية والقطاع العام (نحو ١٥ ٪ عام ١٩٩٦) ، وتواضع أشد فى تمثيل النساء بمجلس الشعب (٢ ٪) ومجلس الشورى (٦ ٪) فضلاً عن المجالس المحلية التى لم تتجاوز فيها نسبة وجود المرأة ٢ر٣ ٪ على مستوى المحافظة ، وواحد فى المائة على مستوى المركز ، و ٧ر١ ٪ على مستوى المدينة ، و ٧ر٠ ٪ على مستوى القرية .

*** فى مجال الإعلام :**

٣٢ ـ غالباً لاتتواكب ولاتنسجم الصورة التى تقدمها أجهزة الإعلام المصرية عن المرأة مع التغيرات الإيجابية ، الفعلية والمنشودة ، فى وضعها وأدوارها كشريك كامل للرجل فى صنع الحياة وتقدمها . فحتى الآن لم تبتعد هذه الأجهزة كثيراً عن الصورة النمطية للمرأة

فى مجتمع تقليدى يكاد زمنه يتوقف عند نصف قرن مضى مما يساعد على استمرار الفجوات النوعية الكامنة والبادية فى المجالات العامة والخاصة وتعميق القوالب النمطية الجامدة التى توضع فيها المرأة . إلى جانب استغلال المرأة فى الإعلانات التجارية كأداة للإغراء الجنسى .

٣٣ ـ فضلاً عن ذلك يركز الإعلام فى تصويره للمرأة على الشريحة الاجتماعية العليا فى المدن ، ويميل فى الغالب إلى التركيز على مشاكل المرأة فى عمر الإنجاب مع إهماله للمجموعات العمرية الأخرى . ولاتتجاوز قضايا المرأة الريفية التى يتم نشرها فى الصحف المصرية نسبة ٢,٣٪ من إجمالى القضايا المنشورة عن المرأة ونسبة ٢,٥٪ من إجمالى القضايا المنشورة عن المرأة فى المجلات الأسبوعية، بينما ليس هناك على الإطلاق أي ذكر لأي من قضايا المرأة البدوية . ويولى الإعلام اهتماماً خاصاً ببعض المهن التى تمارسها النساء ( مثل الممثلات ، والرياضيات، وسيدات الأعمال، والدبلوماسيات ) . مع تجاهلها للبعض الآخر ( مثل المعلمات والطبيبات والعالمات، والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات ) الأمر الذى يبرز أهمية التأكيد على المسئولية الاجتماعية للإعلام .

**ثانياً ـ دروس مستفادة من التجارب السابقة فى التخطيط للنهوض بالمرأة :**

٣٤ ـ تمثل الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧ـ ٢٠٠١ تطوراً إيجابياً كبيراً فى مجال تنمية المرأة ، فقد

تضمنت مكوناً خاصاً للمرأة تم إعداده فى ضوء دراسات تحدد أهداف وسياسات تعترف بالأدوار المتعددة لها ، ولايقتصر على دورها الإنجابى والأسرى فقط وذلك تأكيداً على أهمية دورها الإنتاجى تحقيقاً للتنمية الشاملة . كما تضمنت الخطة سياسات للنهوض بالمرأة وزيادة اعتمادها على ذاتها . وقد حددت الخطة الإجراءات التى تساعد على تدعيم دور المرأة فى التنمية كما حددت السياسات المتعلقة بالمرأة فى مجال التعليم ، والصحة ، والخدمات الثقافية والإعلامية ، والرعاية الاجتماعية وفى المجال الاقتصادى .

٣٥ ـ إن الملامح الخاصة بتنمية المرأة واضحة فى إطار التنمية البشرية الوارد فى الخطة الخمسية الرابعة وذلك إدراكاً بأنها قضية ينبغى تناولها على المدى الطويل لارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتطبيقاً لهذا المفهوم فقد وضعت مجموعة من السياسات العامة تتسق وهذه الملامح ، حيث تضمنت هذه السياسات إعطاء عناية خاصة لتوفير كافة الامكانيات المناسبة لها .

٣٦ ـ إلا أنه بالنزول إلى مستوى قطاعات النشاط الاقتصادى فإن المرأة تختفى من قائمة الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية للقطاعات . ويبلغ التلاشى التدريجى ذروته عندما يصل إلى مستوى المشروعات فى الخطة . فالمشروعات الخاصة بالمرأة محدودة جداً . كذلك يغيب مكون المرأة فى الخطة على المستوى الإقليمى ( مستوى المحافظات والمحليات ) . فعلى الرغم من أن مشاكل

واحتياجات المرأة تختلف من محافظة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، فإن خطة التنمية الإقليمية لاتشتمل على مكون خاص بأوضاع المرأة .

٣٧ ـ ويستثنى من ذلك مشروعات المرأة التى تم تضمينها فى مكون المرأة على المستوى القومى ، وهى تختص بمشروعات الصحة والشئون الاجتماعية ومشروعات التعليم . ويذهب نصيب استثمارات وزارة التعليم فيما يختص بالمرأة ، إلى معاهد وكليات التمريض وكلية التربية الرياضية وكلية الاقتصاد المنزلى وكلية رياض الأطفال، كما تذهب بعض الاستثمارات المخصصة للتعليم الأساسى إلى مدارس الفصل الواحد والتعليم الصناعى للبنات ومحو الأمية . وماسبق يعمق من الأنماط التقليدية لتعليم البنات ولا يحدث فيها تغيير يتلاءم مع مقتضيات العصر الحديث بالقدر الكافى . أما استثمارات قطاع الصحة فأغلبها استثمارات موجهة إلى الأمومة والطفولة ورعاية وتنظيم الأسرة ، أي أنها توجه إلى الدور الإنجابى للمرأة فقط ولا تواجه احتياجاتها الصحية المختلفة طوال دورة حياتها الكاملة .

٣٨ ـ وتتضمن استثمارات وزارة الشئون الاجتماعية التى أدرجت فى مكون المرأة مشروعات لإعداد وتدريب الأسر المنتجة ، وتدريب وتنمية المرأة الريفية ، وتطوير دور المرأة فى إنتاج الغذاء ، وإنشاء مراكز خدمة المرأة العاملة، ومراكز حماية المرأة ، والنوادى النسائية. وهى كلها مشروعات تتجاوز الدور الإنجابى للمرأة وتتوجه إلى

أدوارها الإنتاجية والمجتمعية والسياسية . وتتجه بعض أنشطة وزارة الزراعة إلى إقامة مشروعات إنتاجية للمرأة . وبالإضافة إلى ذلك فإن برنامج شروق قد أولى اهتماماً بتنمية المرأة والطفل معاً .

٣٩ ـ ولذلك يظهر أن مكون المرأة فى الخطة الخمسية الرابعة ، قد تم تناوله بشكل جزئى ـ قطاعى ـ انتقائى ، وليس بالشكل الذى جاء فى الاستراتيجية القومية والسياسات العامة . إن وجود مكون للمرأة بالخطة سالفة الذكر ، وعلى الرغم من أنه يمثل خطوة إيجابية متقدمة ، إلا أنه لايفى باحتياجات ادماج دور المرأة على نحو متكامل وشامل . لذلك تشير النتائج والدروس المستخلصة من تجربة التخطيط للنهوض بالمرأة ، إلى الحاجة لنهج جديد وهو المقترح إتباعه فى الخطة الخمسية ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ .

## ثالثاً ـ مشروع الخطة القومية للنهوض بالمرأة :

### ( أ ) استراتيجية ادماج المرأة فى التنمية الشاملة :

٤٠ ـ إن الهدف الاستراتيجى العام لخطة النهوض بالمرأة المصرية هو إدماج المرأة فى المجرى الرئيسى للتنمية ، وذلك عن طريق ادماجها فى خطة الدولة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢ـ٢٠٠٧ على المستوى القومى ، والقطاعى ، والإقليمى ، والمحلى ، وعلى صعيد الأهداف والسياسات والبرامج . وذلك تحقيقاً للحقوق العادلة للمرأة والمشاركة الفعالة لها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاستفادة الكاملة من عوائدها ، ورفع

مستوى كفاءة الاقتصاد القومى ، وكذلك تعظيم فاعلية التنمية واستدامتها .

٤١ ـ إن قضايا المرأة هى فى الأساس قضايا تنمية . لقد أثبتت الدراسات أنه على الرغم من التحولات الجوهرية فى المناهج التى تبعها كل من الأكاديميين وواضعى السياسات والتى أبرزت الدور الهام للمرأة فى عملية التنمية ، إلا أن هناك عدداً من المعوقات التى أدت إلى عرقلة قبول المرأة فى عملية التخطيط . إن الفجوات النوعية وعدم حصول المرأة على حقوقها العادلة له تأثيرات ضارة وسلبية على التنمية ، هذه التأثيرات تبلغ أقصاها فى الدول النامية ، وداخل هذه الدول تكون وطأتها أشد كثيراً على الفقراء . ومن وجهة نظر اقتصادية وتخطيطية فإن هذه الآثار مكلفة جداً للاقتصاد القومى الذى يدفع ثمنها فى صورة : معدل نمو أبطأ ، وفقر أكثر، ونوعية حياة أسوأ ، وإدارة غير فعالة لشئون الدولة والمجتمع .

٤٢ ـ إن سد الفجوات النوعية ، والقضاءعلى جميع أشكال التمييز ضد المرأة له تأثير إيجابى على التنمية ، خاصة فى مجالات الصحة والتعليم والعمل ، ولذلك فإنها لابد أن تكون جزء لايتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة التى تستهدف تمكين المواطنين رجالاً ونساء من الهروب من الفقر وتحسين مستوى معيشتهم .

٤٣ ـ إن الاستثمار فى تنمية قدرات المرأة وإعطائها فرصاً متساوية هو أكثر الاستثمارات عائداً ومردوداً، لأن ذلك يعنى تحسين خصائص، ورفع قدرات ، وزيادة إنتاجية رأس المال البشرى فى الاقتصاد القومى ، وهو مايؤدى بدوره إلى ارتفاع العائد على الاستثمار

القومى وارتفاع درجة تنافسية الاقتصاد القومى فى إطار العولمة وتحدياتها .

٤٤ ـ ويقوم إدماج المرأة فى المسار الرئيسى لعمليات التخطيط للتنمية فى الأساس على مبدأ التخطيط بالمشاركة ، والذى يتضمن كل شركاء التنمية ، الحكومة والقطاع الخاصة والمنظمات غير الحكومية . كما يقوم أيضاً على المشاورات المستمرة بين هؤلاء الشركاء . إن الأمر لايعنى مجرد إدخال قضايا واهتمامات المرأة فى وثيقة الخطة ، ولكنه يتطلب خلق حوار مستمر بين المجلس القومى للمرأة والوزارات المختلفة وعلى رأسها وزارة التخطيط وكل شركاء التنمية ، وذلك لمتابعة مايتم نحو تنفيذ خطة النهوض بالمرأة من ناحية ، ورصد أي مشكلات قد تعوق التنفيذ ، أو أي تغيرات قد تتطلب التعديل فى المسار المتبع .

٤٥ ـ كما يقوم إدماج المرأة فى المسار الرئيسى لعملية التخطيط للتنمية فى الأساس أيضاً على الربط والتنسيق بين الجهات المنفذة المختلفة لأن الموضوع متعدد الجوانب المتداخلة والمتشابكة ويتطلب تضافر جهود أكثر من جهة لزيادة فاعلية البرامج المختلفة وتعظيم العائد منها . فالخطة وإن كانت تقوم على أساس قطاعى إلا أنه لايمكن الفصل بين مكوناتها المختلفة بحيث يتم التنفيذ بمعزل عن الجهات الأخرى . ويتطلب مبدأ الربط والتنسيق كثيراً من الدراسات التفصيلية للجوانب المختلفة لكل هدف أو برنامج حتى يتم تقليص أي معوقات فى التنفيذ من ناحية ، وتعظيم العائد من ناحية أخرى .

**(ب) الأهداف الأساسية لخطة النهوض بالمرأة :**

**إن كل أهداف وبرامج الخطة يجب أن تعمل على تحقيق :**

**٤٦ ـ التمكين الاقتصادى :**

* الحد من ظاهرة تأنيث الفقر ، مساندة المرأة الفقيرة فى القطاع غير الرسمى والمرأة الريفية وبالأخص المرأة العائلة لأسرة .
* رفع القدرة التنافسية للمرأة فى سوق العمل فى ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة .
* تخفيض معدلات بطالة الإناث .

**٤٧ ـ التمكين السياسى :**

* تعظيم المشاركة السياسية للمرأة استكمالاً لمسيرة الديموقراطية .
* تعظيم مشاركة المرأة فى الحياة العامة ، وتواجدها فى مواقع اتخاذ القرار .
* خلق جيل جديد من القيادات النسائية .
* زيادة درجة الانتماء للوطن والاعتزاز بالهوية الحضارية المصرية .
* رفع مستوى إدارة شئون الدولة والمجتمع .

**٤٨ ـ التمكين القانونى :**

* محو الأمية القانونية للمرأة المصرية بكل فئاتها .
* التصدى لظاهرة العنف ضد المرأة .
* القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة .

**٤٩ ـ التمكين المؤسسى :**

* تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التى تعمل فى مجال النهوض بالمرأة .
* تفعيل دور المجلس القومى للمرأة وفروعه فى المحافظات .
* أن يصبح المجلس القومى للمرأة المرجع الأساسى للدراسات العلمية عن المرأة المصرية .
* بناء القدرات للقوى البشرية العاملة فى مجال النهوض بالمرأة .
* خلق آلية وشبكة اتصال بين واضعى السياسات الخاصة بالمرأة والمسئولين عن التخطيط فى القطاعات المختلفة ( إنشاء مكاتب اتصال/ وحدات للمرأة فى الوزارات المختلفة ) .

**( ج) إدماج المرأة فى القطاعات المختلفة :**

**الصحة والسكان والبيئة :**

**٥٠ ـ الأهداف الاستراتيجية :**

* تعميم الرعاية الصحية والصحة الإنجابية لجميع النساء .
* تحسين نوعية الخدمات الصحية وتسهيل حصول المرأة على هذه الخدمات ، على الأخص فى المناطق المحروم فى الريف والصعيد والعشوائيات .
* الحد من ظواهر العنف ضد المرأة (مثل ختان الإناث) .
* تخفيض معدل انتشار أمراض النسا .
* توصيل المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحى إلى المنازل فى الريف .

**٥١ ـ الإجـــراءات :**

* إنشاء نظام تأمين صحى خاص للمرأة غير العاملة (ربة بيت) والمرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى .
* الاهتمام بصحة المرأة فى كل مراحل عمرها المختلفة لتلبية احتياجاتها الصحية الخاصة فى كل مرحلة .
* إجراء أبحاث علمية خاصة بصحة المرأة والأمراض الخاصة بها فى المراحل المختلفة من عمرها .
* توفير خدمات الصحة العامة للمرأة فى الأماكن العامة وأماكن العمل والمدارس ومراعاة نظافتها .
* توفير الوسائل والأدوات الصحية التى تحتاجها المرأة فى حياتها اليومية بأسعار مناسبة .
* الكشف المبكر عن الأورام شائعة الانتشار بين النساء فى مصر.
* توفير سبل سلامة الصحة النفسية للمرأة .
* تشجيع الطبيبات والممرضات على العمل فى الريف والصعيد والمناطق النائية وتقديم الحوافز اللازمة لذلك .
* تطوير مناهج كليات الطب لتخريج طبيبات مجتمع مؤهلات للعمل مع السيدات فى الريف وخاصة فى الصعيد .
* توفير الرائدات الريفيات لنشر الوعى الصحى والبيئى بين السيدات فى الريف والصعيد .
* تحديث الخريطة الصحية للمرأة .

* ضمان الاستدامة لكل مشروعات صحة المرأة .

* إدماج نظم الإدارة البيئية المتكاملة ضمن البرامج التدريبية المختلفة للعاملين فى كل قطاعات الصحة .

* توعية النساء بمتطلبات النظافة العامة وكيفية الحفاظ على البيئة وخفض معدلات التلوث بأنواعه المختلفة ، وكذلك توعيتهن بالأنماط الصحيحة للاستهلاك وذلك حفاظاً على البيئة وضماناً لاستدامة التنمية .

## التعليم والتدريب

**٥٢ ـ الأهداف الاستراتيجية :**

* تحسين نوعية التعليم والقضاء على تسرب البنات من التعليم الأساسى .

* وضع مناهج تعليمية تتميّز بحساسيتها نحو الأدوار الاجتماعية الخاصة بكلا الجنسين والتى تخلو من كل مظاهر التمييز ضد المرأة فى كل مراحل التعليم .

* تخفيض معدلات محو أمية المرأة إلى أدنى حد ممكن .

* زيادة نسبة التحاق البنات بالتخصصات الحديثة وتشجيعهن على دراسة العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والكمبيوتر .

* إعطاء البنات فرصا متساوية للحصول على التدريب بكل أنواعه.

**٥٣ ـ الإجـراءات :**

* التوسع فى برامج وحملات محو الأمية للإناث والقضاء على أسباب إحجام الإناث عن الإلتحاق بفصول محو الأمية .

* التوسع فى نظام مدارس المجتمعات المحلية ومدارس الفصل الواحد.

* وضع معايير لتقييم أداء المعلمين والمعلمات والإدارة المدرسية للتأكد من حساسيتها لاعتبارات النوع الاجتماعى وخلوها من أي تمييز ضد البنات ، وضمان تشجيع استمرار البنات فى التعليم .

* توفير الوجبات الغذائية والزى المدرسى وتسديد الرسوم المدرسية لغير القادرات من الطالبات .

* توفير برامج تدريبية للمعلمين والمشرفين تهدف إلى توعيتهم بالأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين ومفهوم النوع الاجتماعى والتنمية .

* دعم الأسر الفقيرة لتمكينها من استمرار بناتها فى التعليم .

* إصدار وثيقة تأمين لتعليم البنات .

* مراعاة التوزيع الجغرافى المناسب للمدرسات بحيث نقضى على نقص المدرسات فى الريف والصعيد والمناطق النائية .

* تطوير وتحديث مراكز التدريب وزيادة أعدادها وانتشارها فى كل أنحاء البلاد وذلك للوفاء بالاحتياجات الخاصة والمتزايدة للمرأة فى مجال التدريب .

* تشجيع الخريجات الجدد على العمل كمدرسات فى فصول محو الأمية للإناث وتوفير الحوافز اللازمة .

* إعداد وتأهيل المعلمات والمشرفات والموجهات فى فصول محو الأمية .

* التنسيق بين كل الجهات التى تعمل فى مجال محو أمية الإناث وبين هيئة محو الأمية وتعليم الكبار .

* تفعيل دور المحافظات والمحليات فى محو الأمية .

* تضمين الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل فى مناهج التعليم فى المدارس والجامعات .

**العمـــل :**

**٥٤ ـ الأهداف الاستراتيجية :**

* إعلاء قيمة عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية .

* القضاء على بطالة الإناث وظاهرة تأنيث الفقر .

* القضاء على المعوقات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات المتطرفة التى تنادى بعودة المرأة إلى المنزل وعدم الخروج للعمل .

* مساعدة المرأة العاملة على الجمع بين أدوارها المختلفة داخل وخارج المنزل وتوفير الخدمات المصوبة لها على مستوى لائق وبتكلفة معقولة .

**٥٥ ـ الإجـراءات :**

* جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل والتى ينبغى أن يراعى فيها معرفة الأوضاع والاحتياجات الخاصة للمرأة مثل ساعات العمل والوظائف الرسمية بالمقارنة بالوظائف غير الرسمية وحجم الإنتاجية وتكاليف العمالة فى الوحدات الإنتاجية والمؤشرات الخاصة بالأجور.

* إيجاد آليات تؤدى إلى تسهيل دخول المرأة إلى سوق العمل وتطوير قدراتها المهنية فى القطاع الرسمى .
* الربط بين التخصصات التى تدرسها المرأة فى مراحل التعليم المختلفة وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من العلوم والتكنولوجيا الحديثة .
* إعداد برامج التدريب التى تمكن المرأة من دخول سوق العمل وحصولها على فرص عمل منتجة .
* إعداد برامج تدريب تحويلى للمرأة المتضررة من الإصلاح الاقتصادى والخصخصة .
* مراجعة القانون الموحد للعمل حتى يفى باحتياجات المرأة فى مختلف مجالات العمل ويرفع من معدلات تشغيل المرأة ويخفض من معدلات بطالتها .
* إنشاء معاش خاص للمرأة غير العاملة والتى تعمل بالقطاع غير الرسمى .
* الارتقاء بمهارات ورفع كفاءة المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى عن طريق إتاحة حصولها على التدريب والائتمان والتكنولوجيا الملائمة .

**المرأة الريفيـة :**

**٥٦ ـ الأهداف الاستراتيجية :**

* القضاء على أمية المرأة الريفية .
* تحسين فرص النساء العاملات فى الزراعة فى تملك الأرض

والحصول على القروض والتكنولوجيا .

* تنمية مهارات المرأة العاملة فى الزراعة .

* تخفيف حدة الفقر وعلى الأخص بين النساء العائلات لأسر .

* إدماج المرأة المزارعة فى مسارات صنع القرار .

* الحفاظ على الموارد والحد من كل أنواع التلوث فى البيئة الزراعية .

**٥٧ ـ الإجـراءات :**

* تكثيف الحملات القومية لمحو أمية النساء فى الريف .

* تخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة للمرأة ، الخريجات الجدد والنساء العائلات لأسر .

* توفير وسائل التكنولوجيا البسيطة فى مجالات عمل المرأة مثل التعشيب والحصاد والتعبئة .

* تدريب النساء على استخدام التكنولوجيا الملائمة حتى يمكن الاستغناء عن عمالة الأطفال .

* تحديد نسبة من القروض المقدمة فى مجال الزراعة للمرأة وايجاد أشكال جديدة للإستفادة من هذه القروض .

* توفير المشروعات المدرة للدخل للنساء الفقيرات وبالذات النساء العائلات لأسر .

* زيادة عدد المرشدات الزراعيات وفى جميع مجالات الإرشاد .

* زيادة نسبة النساء فى الجمعيات التعاونية .



obeikandl.com

* اشتراط مساهمة النساء فى مجالس إدارات المشروعات الزراعية بنسبة معقولة .

* إعادة النظر فى المناهج الدراسية الزراعية وتشجيع الإناث على الإندماج فى هذا التخصص .

* توعية المرأة الريفية بكيفية ترشيد استهلاك الموارد المائية وحمايتها من التلوث ، والحد من استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية لإنتاج محاصيل زراعية خالية من التلوث .

* توعية المرأة الريفية بأسس النظافة العامة ومبادىء الصحة العامة .

**الإعـــلام :**

**٥٨ ـ الأهداف الاستراتيجية :**

* القضاء على القوالب الفكرية المجتمعية الجامدة لدى الرجال والنساء .

* دعم الرسالة التى يؤديها الإعلام بحيث يصبح له دور تعليمى وتثقيفى إلى جانب كونه أداة لدعم مكانة المرأة وتحسين وضعها الاجتماعى .

* التعريف بقضايا المرأة وفقاً لتقييم احتياجاتها الحقيقية ووفقاً لتحليل أوضاعها والبيانات المتوفرة عنها من خلال مراكز الأبحاث والمؤسسات المختصة .

* التوعية بضرورة القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة داخل وخارج المنزل والتأكيد على أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان.

**٥٩ ـ الإجـــراءات :**

* إنشاء وحدة رصد إعلامى
* تصميم رسائل اجتماعية يبثها الإعلام بلغة مفهومة لكل فئات النساء فى الريف والحضر بهدف رفع المستوى الثقافى للمرأة .
* تصميم برامج إعلامية ثقافية لرصد الحركة النسائية فى مصر والإعلان عنها وإلقاء الضوء على مساهمات المرأة فى الحياة العامة بكل جوانبها .
* برامج توعية تنقى الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد الاجتماعية من الجوانب السلبية التى تتعلق بالمرأة ، وتبرز الجوانب الإيجابية وتحافظ عليها .
* برامج توعية دينية بمكانة المرأة فى الشرائع السماوية موجهة للرجال والنساء والشباب والأطفال فى كل مكان .
* توعية العاملين فى الصحافة والتلفزيون وكافة أجهزة الإعلام بقضايا المرأة وضرورة القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها .
* وقف الإعلانات التى تظهر المرأة بصورة غير لائقة أو تستغلها كأداة جنسية .
* محاربة تكريس الإعلام للمعتقدات والسلوكيات الخاطئة واللغة السوقية .
* تصميم رسائل بيئية غير مباشرة تتخلل كل البرامج والأعمال الدرامية فى كل وسائل الإعلام وموجهة للمرأة بكافة المستويات التعليمية والفكرية والاجتماعية ، تؤدى إلى تغيير أنماط سلوكها التى تؤثر فى الحفاظ على البيئة واستدامة التنمية .

التشريـــع :

٦٠ ـ الأهداف الاستراتيجية :

* التخلص من القيود التشريعية التى تعوق تمتع المرأة بحقوقها بما يتفق مع حقوق الإنسان والشرائع السماوية ، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية .
* زيادة وعى المرأة بأهم حقوقها وواجباتها القانونية والشرعية ، لضمان محو الأمية القانونية لدى المرأة المصرية .
* الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة .

٦١ ـ الإجـــراءات :

* تنقية التشريعات والقوانين السائدة من الثغرات والمعوقات المتعارضة مع حقوق المرأة .
* تقديم المساعدات والاستشارات القانونية للمرأة الفقيرة .
* تطوير مناهج كليات الحقوق للتركيز على حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان .
* محاربة العنف ضد المرأة بكل أشكاله داخل البيت وخارجه .
* زيادة أعداد الإناث من خريجات كلية الشرطة لضرورة وجود شرطية فى كل قسم من أقسام الشرطة لتقديم العون للمرأة سواء مجنى عليها أو جانية ، والأطفال والأحداث .

المشاركة السياسية :

٦٢ ـ الأهداف الاستراتيجية :

* تعظيم المشاركة السياسية للمرأة استكمالاً لمسيرة الديموقراطية .

* زيادة أعداد النساء فى المجالس التشريعية والنقابات والأحزاب والمجالس المحلية .

* تعظيم مشاركة المرأة فى المجالات المختلفة للحياة العامة .

* تعظيم تواجد المرأة فى مواقع اتخاذ القرار والوظائف الإدارية العليا .

* زيادة درجة الانتماء للوطن والاعتزاز بالهوية الثقافية والحضارية المصرية .

* رفع مستوى إدارة شئون الدولة والمجتمع نتيجة زيادة المشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها فى الحياة العامة .

**٦٣ ـ الإجراءات :**

* رصد وتوثيق تجربة المرأة فى انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ، للتعرف على إيجابيات وسلبيات تجارب المرأة فى الانتخابات التشريعية للإستفادة بها فى الانتخابات القادمة .

* القضاء على سلبية المرأة فى مجال المشاركة السياسية ، وزيادة أعداد النساء اللاتى يمتلكن بطاقات انتخابية وزيادة أعداد المرشحات فى الانتخابات العامة .

* تقليص أعداد النساء اللاتى لم يستخرجن بطاقات تحقيق شخصية .

* توعية الناخبات بأهمية التصويت والمشاركة فى الانتخابات ، وكيفية الاختيار بين المرشحين والمرشحات .

* حث النساء على المشاركة والتقدم للترشيح فى الانتخابات .
* الاهتمام بتوعية المرأة منذ حداثة عمرها بأهمية دورها كمواطنة وكمشاركة أساسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفى المحافظة على الموارد والبيئة .
* دعوة الأحزاب السياسية إلى إدراج النساء على قوائمها الانتخابية .

**رابعاً ـ الاجراءات الإدارية والتنفيذية ـ المتابعة والتقييم :**

**الاجراءات الإدارية والتنفيذية :**

٦٤ ـ الإعلان عن مشروع الخطة فى المؤتمر الثانى للمجلس القومى للمرأة خلال الفترة من ١٣ـ ١٥ مارس ٢٠٠١ والذى ستشارك فيه الجهات الحكومية وغير الحكومية وكذا القطاع الخاص والمنظمات الدولية .

٦٥ ـ سيتم تقديم مشروع الخطة القومية للنهوض بالمرأة ٢٠٠٢ـ ٢٠٠٧ إلى وزارة التخطيط حتى تقوم بتضمينها فى إطار الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٣ ـ ٢٠٠٦/٧ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يكون هناك تناسق وتوافق كامل بين التخطيط على مستوى الدولة والتخطيط للمرأة فى المجلس القومى للمرأة .

٦٦ ـ إن خطة السنوات الخمس ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ تستند سواء فى

إعدادها أو تنفيذها إلى أسلوب المشاركة بين الجهات الوطنية المختلفة ، الأجهزة الحكومية بما فى ذلك الجهات الحكومية والتشريعية والقضائية والتنفيذية . كما سيتضمن التنفيذ أيضا مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والإعلام .

٦٧ ـ إن دور المجلس القومى للمرأة سيقوم على التنسيق بين والتعاون مع الجهات المختلفة فى تنفيذ الخطة .

٦٨ ـ سيكون المجلس القومى للمرأة مسؤولاً عن إعلام وتوعية شركائه فى التنمية عن المكونات المتعددة لهذه الاستراتيجية وامدادهم بالمعونات الفنية المطلوبة والتدريب المتعلق بالتنفيذ فى الوقت المحدد، وكذا بتنسيق كل المتطلبات المتعلقة بالتأييد العام والدعوة لهذه الخطة .

**المتابعـــة والتقيـــم :**

٦٩ ـ سيتم متابعة وتقييم انجاز الخطة بصورة دورية (سنوياً) وكذلك قبل نهاية فترة الخمس سنوات المحددة لها ، بحيث يمكن الخروج بالدروس المستفادة من هذه التجربة ، ووضع الأساس السليم للاستراتيجية التالية .

٧٠ ـ سيتم إعداد قائمة بمؤشرات الأداء وقوائم المراجعة تمكن من المتابعة الدورية بالاشتراك مع الجهات المنفذة .

٧١ ـ سيتم إنشاء وتدعيم آليات مناسبة للتنسيق مع شركاء التنمية ومتابعة وتقييم خطة النهوض بالمرأة .